رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين

The League of Parliamentarians for al-Quds & Palestine

تقرير إحاطة

مستجدات الوضع الفلسطيني

تموز/يوليو 2026

www.lp4q.org

lp4q.ar

مقدمة

نضع بين أيديكم الإصدار الجديد من "تقرير الإحاطة الشهري" الصادر عن رابطة برلمانيون لأجل القدس وفلسطين، والذي يرصد ويوثق أبرز التطورات السياسية، والميدانية، والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر تموز/ يوليو 2026.

يأتي هذا التقرير في مرحلة مفصلية تتسم بتصعيد إسرائيلي غير مسبوق على كافة الأصعدة؛ ففي الوقت الذي تتكثف فيه الجهود الدبلوماسية والسياسية لإنجاز مفاوضات المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار وترتيبات الانتقال الإداري في قطاع غزة، تُمعن آلة الحرب الإسرائيلية في تكريس سياسة الإبادة الجماعية.

وثق التقرير انهياراً كاملاً لمنظومة الحماية الاجتماعية في القطاع، إثر الاستهداف الممنهج لمراكز الإيواء وخيام النازحين بأسلحة حارقة ومحرمة دولياً، ما ضاعف من الكارثة الإنسانية وفاقم أعداد الأيتام والأرامل وفاقدي المأوى بشكل يفوق قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

وعلى صعيد الضفة الغربية والقدس المحتلة، يسابق الاحتلال الزمن لفرض وقائع ديموغرافية وجغرافية جديدة؛ حيث انتقل من سياسة "التوسع الاستيطاني" التدريجي إلى تطبيق خطة "الحسم المكاني" الشامل، وقد تجلى ذلك في تشريع بؤر استيطانية جديدة، وتهجير التجمعات البدوية والرعوية، وتكريس إرهاب المستوطنين كأداة قمع ترعاها الدولة وتوفر لها الغطاء العسكري.

بالتوازي مع ذلك، شهد المسجد الأقصى المبارك انتهاكات خطيرة واقتحامات قادها وزراء في حكومة الاحتلال، تخللها فرض رموز تهويدية وطقوس توراتية علنية، في مسعى واضح لتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم (Status Quo) وتكريس التقسيم الزماني والمكاني.

كما يسلط التقرير الضوء على ملف الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، مستنداً إلى إفادات حقوقية وثقت تعرض الفئات الأكثر هشاشة لظروف قهرية، وإهمال طبي متعمد، وإجراءات عقابية وعمليات تعذيب ترقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية.

إن هذه المعطيات الخطيرة والموثقة قانونياً تضع المجتمع الدولي، ومؤسساته التشريعية، والمنظمات الأممية أمام اختبار حقيقي لمصداقيتها، ومن خلال هذا التقرير، نضع بين أيديكم أداة برلمانية معرفية وقانونية، داعين برلمانات العالم إلى الانتقال الفوري من مربع الإدانة والاستنكار، إلى مربع التشريع المؤثر، والمساءلة الجادة، وفرض العقوبات الرادعة، لإنهاء هذا الاحتلال وحماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

د. محمد مكرم بلعاوي

الأمين العام لرابطةبرلمانيون
لأجل القدس وفلسطين

القدس والمسجد الأقصى

(الانتهاكات ومحاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم)

عكس المشهد في مدينة القدس المحتلة خلال شهر تموز/ يوليو 2026 تصعيداً خطيراً في مساعي سلطات الاحتلال لفرض وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى المبارك، متجاوزةً كافة الخطوط الحمراء عبر محاولات تكريس التقسيم الزماني والمكاني.

الاقتحامات الممنهجة والغطاء الحكومي:

سجل شهر تموز اقتحام ما يزيد عن 9,670 مستوطناً لباحات المسجد الأقصى، وبلغت الانتهاكات ذروتها في 23 تموز (بالتزامن مع ما يُسمى "ذكرى خراب المعبد")، حيث شارك 4,288 مستوطناً في اقتحامات جماعية قادها وزير الأمن القومي الإسرائيلي، وبمشاركة نواب من "الكنيست"، بالتزامن مع تصريحات رسمية تحريضية تدعو لفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المسجد.

فرض الطقوس التوراتية والرموز التهويدية:

شهد الأقصى أداءً علنياً لطقوس وصلوات توراتية، ورفعاً للأعلام الإسرائيلية قبالة قبة الصخرة، كما أقدمت شرطة الاحتلال على نصب مظلة مؤقتة في الساحة الشرقية للمسجد لخدمة المقتحمين، في خطوة تمهيدية لتحويلها إلى مساحة ذات طابع ديني يهودي.

التقسيم الزماني والقيود الديموغرافية:

أمعنت شرطة الاحتلال في فرض قيود عمرية مشددة على دخول المصلين المسلمين (منع من هم دون 75-80 عاماً في فترات محددة)، مع إبلاغ المصلين صراحةً بتخصيص أوقات محددة "لليهود فقط"، مما يؤكد المضي قدماً في سياسة التقسيم الزماني.

العدوان المستمر على مصلى باب الرحمة:

تصاعدت الإجراءات التعسفية بحق مصلى باب الرحمة، حيث أقدمت قوات الاحتلال على اقتحام المصلى بأحذيتهم العسكرية، وطرد المصلين، وقطع الاتصال بالنظام الصوتي للمسجد، وذلك في سياق السعي المستمر لإعادة إغلاق المصلى وتفريغه، تمهيداً لاقتطاعه وتخصيصه للمستوطنين، في تعدٍ مباشر على حق المسلمين الخالص في كامل مساحة المسجد الأقصى البالغة 144 ألف متر مربع.

المصدر: مؤسسة القدس الدولية

+9670

مستوطنا اقتحموا باحات المسجد الأقصى خلال تموز 2026

23

تموز/يوليو 2026

ذورة الانتهاكات بالتزامن مع ما يسمى "ذكرى خراب المعبد"

الضفة الغربية والاستيطان

(مخططات الضم الفعلي والتهجير القسري)

شهد شهر تموز 2026 تحولات جوهرية في ملف الاستيطان، حيث انتقلت سلطات الاحتلال من مرحلة "التوسع التدريجي" إلى سياسة "الحسم المكاني الشامل"، مستندةً إلى غطاء سياسي وتشريعي غير مسبوق، بهدف تقويض أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة..

مخططات السيطرة وتكريس البؤر الاستيطانية

كشفت المنظمات الاستيطانية عن مخططات جغرافية (بما يُعرف بـ "خارطة الخلاص") تضم 219 بؤرة استيطانية، رُكزت استراتيجياً لتمزيق الجغرافيا الفلسطينية.
تعتمد هذه البؤر على الاستيلاء على آلاف الدونمات من الأراضي الخاصة والعامة بأقل كثافة سكانية للمستوطنين، ما أظهرت صور الأقمار الصناعية تحويل بؤر زراعية عشوائية (مثل بؤرة "شاليم" شرقي نابلس) إلى مستوطنات دائمة ومزودة بالبنية التحتية الأساسية.

التوسع الهيكلي والمصادرات الكبرى

أقرت سلطات الاحتلال مخططات توسعية كبرى، شملت الاستيلاء على 6,000 دونم في تجمع "غوش عتصيون" وشرعنة ست مستوطنات جديدة، وتشير الإحصاءات إلى أن النصف الأول من عام 2026 شهد مصادرة أكثر من 22 ألف دونم، والدفع بمخططات لبناء 19 ألف وحدة استيطانية، ضمن سياسة معلنة لـ "إدارة الضم" الفعلي لمناطق (ج).

إرهاب المستوطنين كسياسة دولة (التهجير الوظيفي):

لم تعد اعتداءات ميليشيات المستوطنين حوادث فردية، بل ارتقت لتصبح سياسة تهجير ممنهجة ترعاها الدولة وتنفذها بغطاء من جيش الاحتلال، وقد أسفر هذا الإرهاب الممنهج، خاصة في مناطق الأغوار ومسافر يطا، عن التهجير القسري لقرابة 79 تجمعاً بدوياً وفلسطينياً.

العقاب الجماعي والاعتداء على دور العبادة

تصاعدت الدعوات الإسرائيلية لشن حملات انتقام جماعي ضد البلدات الفلسطينية، ترافق ذلك مع استمرار جرائم إحراق الممتلكات الزراعية، وتدمير مصادر الرزق، والاعتداء على المساجد وتدنيسها بعبارات عنصرية.

المصدر: المرصد الفلسطيني لحقوق الإنسان

المشهد الميداني والإنساني في قطاع غزة
(الأزمة المستدامة وانهيار منظومة الحماية)

أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن السجلات الصحية الرسمية ارتفاعاً قياسياً في أعداد الشهداء بقطاع غزة خلال شهر تموز/ يوليو، حيث سُجل ارتقاء 152 شهيداً في مختلف المحافظات، في حصيلة شهرية هي الأعلى منذ مطلع العام الجاري.

تعكس هذه الأرقام حجماً واسعاً وممنهجاً لاستهداف المدنيين والأحياء السكنية المأهولة، حيث تركزت الخسائر في صفوف الفئات الأكثر هشاشة، لتبلغ حصيلة الشهداء 21 طفلاً، و14 امرأة، و4 من كبار السن.

وتكشف هذه الوقائع الميدانية والبيانات الموثقة زيف الادعاءات التي يحاول الاحتلال تسويقها للمجتمع الدولي بشأن استقرار الأوضاع الإنسانية، عقب إعلان وقف إطلاق النار المزعوم في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر 2025.

انهيار الحماية وتفاقم الكارثة الاجتماعية

أدى استمرار الاعتداءات الممنهجة على المدنيين ومراكز الإيواء إلى إبقاء مئات الآلاف من الأسر في دائرة من الخوف المستمر، محولاً النزوح من حالة طارئة ومؤقتة إلى دورة قهرية متكررة أسفرت عن انهيار كامل لمقومات الحماية الاجتماعية.

تُشير الإحصاءات الكارثية الموثقة إلى تفاقم مأساة الأيتام بشكل غير مسبوق، ليبلغ عددهم حتى حزيران/ يونيو 2026 نحو 65,279 يتيماً، منهم 54,468 طفلاً فقدوا أحد الوالدين أو كليهما خلال حرب الإبادة، في حين انضم 2,039 طفلاً إلى سجلات الأيتام بعد إعلان وقف إطلاق النار.

كما أسفر الاستهداف المباشر لأرباب الأسر عن تداعيات خطيرة، تمثلت في ارتفاع أعداد الأرامل إلى 28,224 أرملة، من بينهن 742 سيدة ترملن خلال الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2025 وتموز/ يوليو 2026، مما ضاعف من أعداد الأسر التي فقدت معيلها وباتت تعتمد كلياً على برامج الإغاثة.

استهداف مراكز الإيواء والنزوح القسري

وعلى صعيد المأوى، رصدت الطواقم الميدانية استهداف وتضرر أكثر من 20 مركزاً ومخيماً للإيواء منذ إعلان وقف إطلاق النار. وأدت الاستهدافات المباشرة والتدمير الممنهج للمربعات السكنية إلى فقدان أكثر من 638 أسرة لمأواها بالكامل (سواء كان منزلاً أو خيمة)، وتضرر أكثر من 163 خيمة في حوادث موثقة، مع تسجيل أكثر من 800 أسرة نازحة جديدة إثر استمرار التوغلات وتقليص المساحات المتاحة للمدنيين.

تؤكد هذه المعطيات أن الخيام والمراكز لم تعد توفر الحد الأدنى من الحماية، بل أصبحت جزءاً من دائرة الاستهداف المستمر لضرب البنية الاجتماعية للإنسان الفلسطيني.

أرقام إنسانية موثقة
(حتى حزيران/ يونيو 2026)

65,279	عدد الأيتام
54,468	منهم أطفال
28,224	الأرامل
أكثر من 20	مراكز إيواء متضررة

المصدر: المكتب الإعلامي الحكومي + منظمات دولية

ملف الأسرى والمعتقلين

(انتهاكات جسيمة وسياسات انتقامية ممنهجة)

شهد شهر تموز/ يوليو 2026 استمراراً لتدهور الأوضاع الإنسانية والاعتقالية للأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، في ظل تصاعد الإجراءات العقابية وتكريس سياسة ممنهجة من الانتهاكات التي تطال مختلف جوانب

الإحصاءات والاعتقال التعسفي:

إن العدد الكلي للأسرى في السجون التي تديرها مصلحة سجون الاحتلال (باستثناء المعسكرات التي يديرها الجيش) قد بلغ 9,323 معتقلاً، بينهم 1,474 أسيراً محكوماً، و3,293 أسيراً موقوفاً، و3,198 أسيراً رهن الاعتقال الإداري التعسفي، بالإضافة إلى احتجاز 1,358 معتقلاً تحت بند "مقاتلين غير شرعيين". أنماط الانتهاكات والظروف اللاإنسانية.

الانتهاكات لم تعد حوادث فردية، بل تمثل سياسة متكررة وممنهجة تؤثر بصورة مباشرة على حياة الأسرى وصحتهم الجسدية والنفسية، ورُصدت أنماط متشابهة من الانتهاكات في معظم السجون (مثل النقب، ومجدو، وعسقلان، وجانوت)، شملت: التعمد في سياسة سوء التغذية، وتقديم كميات طعام قليلة جداً وذات جودة متدنية لا تكفي لسد الجوع، والإهمال الطبي المتعمد، وعدم توفير العلاج للأمراض المزمنة والأمراض الجلدية المتفشية (مثل السكابيوس) ومشكلات الأسنان، والحرمان من مستلزمات النظافة الشخصية، وتقييد ممارسة الشعائر الدينية كسحب المصاحف.

تصاعد الاقتحامات المتكررة وعمليات القمع، واستخدام العزل الانفرادي بظروف توصف بـ "القاتلة"، فضلاً عن الإبقاء على الإضاءة مشتعلة طوال اليوم في زنازين العزل لحرمان الأسرى من النوم والراحة.

معاناة الأسيرات والفئات الهشة:

يحتجز الاحتلال 94 أسيرة في سجن الدامون، من بينهن أسيرات حوامل، وقاصرات، وكبيرات في السن، يتعرضن لعمليات قمع عنيفة تشمل الإخراج القسري، والتقييد، والإجبار على الانبطاح لساعات، واستخدام الغاز والكلاب البوليسية، وصولاً إلى الاعتداءات الجسدية والجنسية وتوجيه الإهانات.

يتعرض أسرى قطاع غزة لنمط متصاعد من الانتهاكات والإجراءات الانتقامية الممنهجة التي تجعل ظروف احتجازهم أشد قسوة من غيرهم، وتشمل هذه الإجراءات عمليات قمع شبه يومية، واعتداءات جسدية وجنسية فردية متكررة، وتهديدات مستمرة بالإعدام، وممارسة ضغوط نفسية وإذلال.

كما يُحرم هؤلاء الأسرى من أبسط مقومات الحياة، ما يضطرهم لارتداء ملابس داخلية مبللة لعدم توفر بديل، وانعدام أدوات الحلاقة، مما أدى إلى انتشار واسع للحساسية والأمراض الجلدية، فضلاً عن حرمان الأسرى المرضى والمصابين بالرصاص من أدويتهم المنقذة للحياة.

المصدر: الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين "نداء"

المشهد السياسي الفلسطيني

(الترتيبات الإدارية ومسار المفاوضات)

شهدت الساحة السياسية الفلسطينية خلال هذه الفترة تحولات ارتبطت بشكل مباشر بمسار تنفيذ اتفاقيات وقف إطلاق النار، وترتيبات إدارة قطاع غزة للمرحلة المقبلة، وسط تحديات سياسية وميدانية معقدة تفرضها العراقيل الإسرائيلية.

مسار الانتقال الإداري في قطاع غزة

◆ استقالة اللجنة الحكومية في غزة:

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، في بيان، استقالة رئيس لجنة الطوارئ الحكومية وحلّ اللجنة رسميا، تمهيدا لنقل المهام الإدارية وإدارة الحكم في القطاع إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة.

وأوضح البيان تقديم رئيس لجنة الطوارئ الحكومية ورئيس المتابعة الحكومية بالإنابة محمد جواد الفرا استقالته الرسمية من منصبه، في خطوة تهدف إلى إثبات الجدية، وتسهيل عملية الانتقال الإداري، وتسهيل مهام اللجنة الوطنية التابعة لمجلس السلام وتوفير المناخ الملائم لمباشرة أعمالها.

◆ مرسوم الانتخابات التشريعية:

في 9 يوليو/ تموز، أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوما رئاسيا حدد بموجبه يوم السبت 28 نوفمبر 2026 موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية بما يشمل مدينة القدس المحتلة وقطاع غزة، كما أصدر قرار بقانون عدّل بموجبه قانون الانتخابات العامة، متضمنا رفع عدد أعضاء المجلس التشريعي من 132 إلى 200 عضو.

كما خفض القرار سن الترشح من 28 إلى 23 عاما، وقلص نسبة الحسم من 2 بالمئة إلى 1 بالمئة، مع اشتراط وجود امرأة واحدة على الأقل بين كل ثلاثة مرشحين في القوائم الانتخابية.

◆ مفاوضات وقف إطلاق النار:

أعلنت حركة حماس، الموافقة على إدراج ملف السلاح الثقيل ضمن إطار الاتفاق على المرحلة الثانية من وقف إطلاق النار، شرط وقف جميع أشكال العدوان، والانسحاب الكامل من قطاع غزة، ودخول اللجنة الإدارية، وانتشار قوات الحماية الدولية، وحل العصابات المسلحة والميليشيات التي شكّلها الاحتلال.